

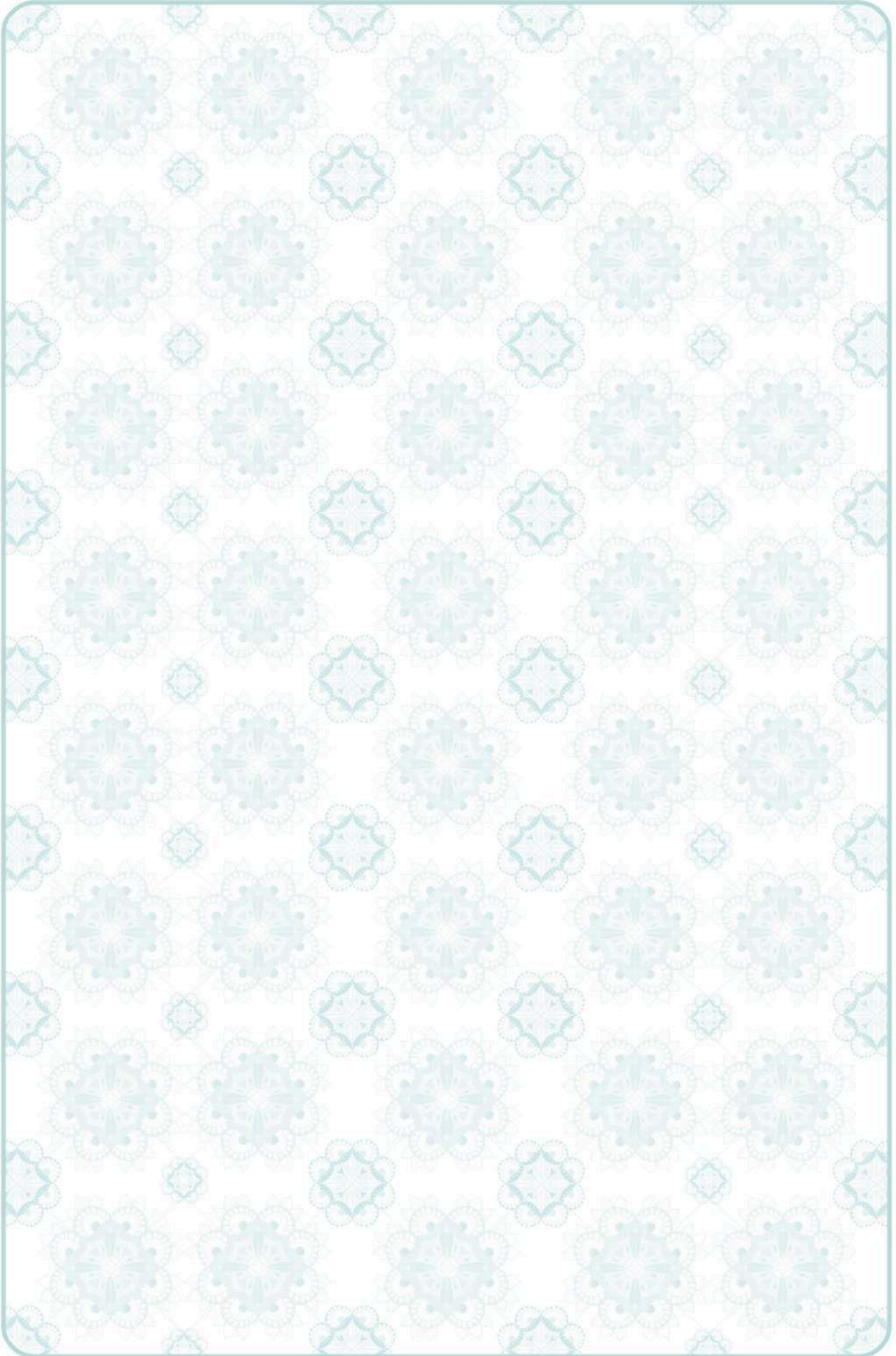
إنصاف الإمام الشاطبي أو

التيسير لما على الشاطبية من تحرير

خادم أهل القرآن الكريم

إيهاب أحمد فكرى

مدرس القرآن والقراءات بالمسجد النبوي



مقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد فقد بارك الله تعالى للإمام الشاطبي في نظمه حرز الأمانى فحاز قبول المسلمين وجعلوه سنداً لهم لقراءة كتابه الكريم وقد استدرك بعض العلماء على الإمام الشاطبي بعض ما ذكره في نظمه فبعضهم توسع وبعضهم اختصر وقد رأيت أن أجمع جل^(١) ما ذكر في هذا الباب مرتباً وأحقق ما يلزم الشاطبي وما لا يلزمه وسميت هذا التحقيق :

(تيسير^(٢) ما على الشاطبية من تحرير)

وحاولت فيه قدر الطاقة أن التزم قواعد ثابتة لا اضطراب فيها لوقوع كثير من التناقض في بعض التحريرات السابقة إذ كان بعض المحررين يلزمون الشاطبي بقواعد ثم يعودون فيلزمون الخرج عليها في مواضع أخرى^(٣) أو يلزمون بقواعد لا يلزمون غيره من القراء بها^(٤) مما يؤدي إلى

- (١) جل وليس كل والبركة في إخواني فيما بقى إذ إنني لا أدعي الاستقصاء.
- (٢) وسميته تيسيراً عوداً على بدء إذ إن أصل الشاطبية كتاب التيسير لأبى عمرو الداني وأما من جهة المضمون فلأنني سأخرج لك بنتيجة في آخره أنه لا يلزمك إلا معرفة سبع وعشرين مسألة فقط من كل هذه التحريرات التي اطلعت عليها.
- (٣) انظر إتحاف البرية في منع وجه السين في بصطة بسورة الأعراف لابن ذكوان لأنه خرج عن طريق الشاطبي ثم ندب الشاطبي للخروج عن طريقه في كلمة أئمة لأهل [سما].
- (٤) كأن يجيزوا لنافع اختيار قراءة تختص به من قراءته على عدة شيوخ ولا يجيزوا للشاطبي إلا الالتزام بطريق واحد.

الاختلاف الواضح بين المحررين ويحسن مِمَّنْ أراد مطالعة هذا البحث أن يرجع إلى بحثي الآخر تأصيل التحرير حتى تكون الفائدة أكثر وأشمل واسأل الله تعالى لي الإعانة في تبين هذا وقد قسمت هذا البحث إلى ثلاثة أبواب

١. توضيح ما حرر على الشاطبية وما يلزم منه وما لا يلزم.
٢. تلخيص ما يلزم القارئ من التحريرات.
٣. ثم أنهيت البحث بذكر بعض الفوائد التي يحسن الاطلاع عليها.



الباب الأول

توضيح ما حرر على الشاطبية

اعلم بارك الله فيك أنه يمكن تقسيم ما استدرك على الإمام الشاطبي
نفعنا الله تعالى بعلومه إلى الفصول التالية :-

الفصل الأول

ما أطلقه الشاطبي واحتاج إلى تقييد أو أهمه واحتاج إلى توضيح
وهي^(١):

١. الإدغام الكبير لأبي عمرو يختص برواية السوسي عنه وكذلك
كان الشاطبي يقرئ.

قال الشاطبي :

ودونك الإدغام الكبير وقطبه أبو عمرو البصري فيه تحفلا

والتحرير أن يقال:

ودونك الإدغام الكبير وخصه بسوس على ما الشاطبي به تلا

٢. إشباع المد لورش وحمزة وقد بينه الشاطبي بإقرائه كذلك.

(١) وأضفت التحرير عليها نظماً فإن كان من قولي قلت والتحرير أن يقال وإن كان من قول غيري قلت والتحرير قولهم وإن كان مركباً من قولي وقول غيري قلت والتحرير وكذلك فعلت في الباب الثاني وقد حاولت في ذلك عدم الزيادة على أبيات الشاطبية بقدر ما أستطيع.

قال الشاطبي :

إذا ألف أو ياءها بعد كسرة أو الواو عن ضم لقي الهمز طولاً

والتحرير أن يقال:

إذا حَرَفٌ مَدِّ قَبْلَ هَمْزٍ فَطَوَّلًا جَلَا فَضْلُهُ وَالْغَيْرُ وَسَطٌ مُّوَصَّلًا

٣. إمالة كلمة (الناس) المجرورة لأبي عمرو والخلاف فيه موزع فتمال للدوري وتفتح للسوسي.

قال الشاطبي :

وفي الكافرون عابدون وعابد وخلفهم في الناس في الجر حصلاً

والتحرير أن يقال:

وفي الكافرون عابدون وعابد

وَإِضْجَاعٌ لَفْظِ النَّاسِ فِي الْجَرِّ طِبٌّ وَلَا

٤. يأتيه في سورة طه ليس لهشام فيها إلا الإشباع على ما اختاره الإمام ابن الجزري الذي نقرأ الشاطبية من طريقه.

قال الشاطبي :

وقل بسكون القاف والقصر حفصهم ويأته لدى طه بالإسكان يجتلا

وفي الكل قصر الهاء بان لسانه بخلف وفي طه بوجهين بجلا

والتحرير على ما قرره ابن الجزري أن يقال:

وقل بسكون القاف والقصر حفصهم وَقَصَّرَ بِهَاءِ الْكُلِّ بَانَ لَيْسَهُلَا

بخلف وفي يآته بالإسكان يُجْتَلَا بِطَّةَ وَعَنْ قَالُونَ وَجْهَانِ بُجَلَا

٥. إلحاق كلمة (يصالحا) بسورة النساء في جواز تغليظ اللام وترقيقها بكلمة [طال] و[فضالاً].

قال الشاطبي :

وفي طال خلف مع فصلاً وعندما يسكن وقفاً والمفخم فضلا

والتحرير أن يقال:

وفي طال مع حَرْفَيْنِ خُلْفٌ وعندما يسكن وقفاً والمفخم فضلا

٦. لفظ سوءات فيه لورش أربعة أوجه قصر الواو مع ثلاثة البدل وتوسط اللين والبدل.

قال الشاطبي :

وفي واو سوءات خلاف لورشهم وفي كل الموءودة اقصر وموثلا

والتحرير:

وفي واو سوءات اقْصُرَنَّ مُثَلَّثًا وَوَسَّطُهُمَا الموءودة اقصر وموثلا

٧. الألف المنقلبة عن التنوين المنصوب إذا وقعت بعد همزة نحو جزاءً ليس لورش فيها مد بدل.

قال الشاطبي :

سوى ياء إسرائيل أو بعد ساكن صحيح كقرآن ومسئولاً اسألاً

والتحرير قولهم:

سوى ياء إسرائيل أو بعد ساكن صحيح كقرآن وتنويناً أبديلاً

٨. حركة الهمز لا تنقل عند الوقف لحمزة إلى ميم الجمع الواقعة قبلها نحو (قولهم إلا).

قال الشاطبي :

وعن حمزة في الوقف خلفٌ وعنده روى خلفٌ في الوصل سكتاً مقللاً

والتحرير أن يقال:

وفي الوقف خُلفَ فزودع ميمِ جَمَعِه وَزِدْ خَلْفًا فِي الْوَصْلِ سَكْتًا مَقْلًا
وأضفت ميم الجمع لحمزة لأن الإضافة لأدنى مناسبة.

٩. لورش في ذوات الياء مع البدل أربعة أوجه قصر البدل مع الفتح
وتوسط البدل مع التقليل ومد البدل مع الفتح والتقليل وله في مد اللين
مع البدل توسط اللين مع ثلاثة أوجه البدل ومد اللين والبدل وهي الأوجه
التي قرأ به الداني على مشايخه.

فالتحرير:

وَفِي بَدَلِ أَجْرِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَمَا تَوَسَّطُ لَيْنًا وَامْدُدْنِ إِنْ تَطَوَّلَا
وَدَعِ عَنْهُ تَقْلِيلًا بِقَصْرِ كَذَا ائْتُرُكْنَ عَلَى الْفَتْحِ تَوْسِيطًا وَأَطْلِقِ مُطَوَّلًا

١٠. في جاء آل (الحجر - القمر) خمسة أوجه لورش تسهيل الهمزة
الثانية مع ثلاثة البدل وإبدال الهمزة الثانية مع مداها ست حركات أو
حركتين.

والتحرير قولهم:

وَفِي جَاءِ آلِ أَبْدَلْنَ عِنْدَ وَرَشِهِمْ بِقَصْرِ وَمَدِّ فِيهِ قُلْ وَ لِقُنْبُلَا

١١. قول الشاطبي في آل عمران «والميتة الخف حولا» المقصود به
﴿الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ﴾ بسورة يس لا غيرها من المواضع في السور الأخرى.

قال الشاطبي:

وَالْمَيْتَةُ الْخَفُ حَوْلًا

والتحرير أن يقال:

وَالْمَيْتَةُ الْوَصْفُ حَوْلًا

حيث إن هذه الكلمة جاءت اسماً في كل المواضع عدا ما ورد في سورة يس فجاءت وصفاً لكلمة الأرض.

١٢. قول الشاطبي بسورة آل عمران «وكم وجيه به الوجهين لكل حملاً» قد يفهم منه جواز قصر هأنتم للشامي والكوفيين والصواب هو وجوب المد كما جزم به في قوله وفي هائه التنبيه من ثابت هدئ وكذلك هشام ليس له إلا المد.

قال الشاطبي:

وفي هائه التنبيه من ثابت هدئ

والتحرير أن يقال:

وفي هائه التنبيه كم ثابت هدئ

ففيه إبدال حرف الكاف بحرف الميم حتى يشمل هشاماً.

وقال الشاطبي:

ويحتمل الوجهين عن غيرهم وكم وجيه به الوجهين لكل حملاً

والتحرير أن يقال:

ويحتمل الوجهين عن غيرهم ودَعْ خِلاَفَ مَنِ الْوَجْهَيْنِ لِلْكَلِّ حَمَلًا

١٣. زاد المحرر على قول الشاطبي في باب وقف حمزة وهشام

«ورئياً على إظهاره وإدغامه»

أن نفس الحكم وارد في تَوَوِيٍّ وَتَوَوِيٍّ وَرَوِيٍّ وَقَدْ أُطْلِقَ فِي التَّيْسِيرِ الْوَجْهَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ.

قال الشاطبي:

ورئياً على إظهاره وإدغامه

والتحرير أن يقال:

ورئياً بخُلفٍ أدغِمنَّ وشبَّهه

١٤. قول الشاطبي في سورة الأعراف «وفي الكهف حسناه» اعتمد على شهرة حرف رشداً الذي فيه الخلاف وهو الذي في قصة نبي الله موسى كما هو بالأعراف كذلك.

قال الشاطبي:

وفي الكهف حسناه وضم حليهم

والتحرير قولهم:

وآخر كهفٍ حُزٍ وضمُّ حُليهم

١٥. في الوقف على همز [للنبي إن] [وبيوت النبي إلا] لقالون إثبات الهمز محققاً لا قلب الهمز ياء وإدغامها.

قال الشاطبي:

وقالون في الأحزاب في للنبي مع بيوت النبي الياء شدد مبداً

والتحرير قولهم:

وقالون حال الوصل في للنبي مع بيوت النبي الياء شدد مبداً

١٦. أحكام الآن لورش:

ذكر المحررون في الآن لورش تحريراً طويلاً والثابت في الشاطبية في الآن ثلاث قواعد:

• قاعدة خاصة وهو قوله:

وما بعد همز الوصل ائت وبعضهم يؤخذكم الآن مستفهماً تلا

وفيه أنه استثناه بعضهم من حكم البدل فلا يمدّه كغيره.

• قاعدة عامة وهو قوله:

وما بعد همز ثابت أو مغير فقصر وقد يروى لورش مطولاً
ووسطه قوم.....

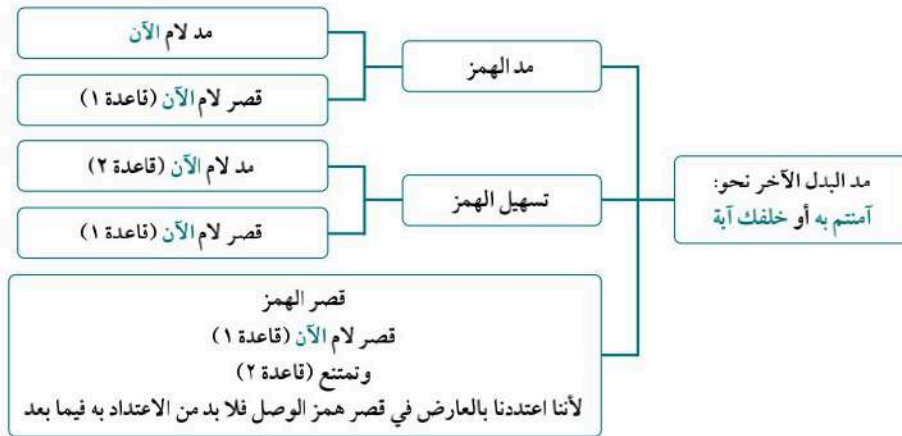
ويدخل لفظ الآن تحت هذا العموم ففيه ثلاثة البدل.

• قاعدة عامة وهو قوله:

وإن همز وصل بين لام مسكن وهمزة الاستفهام فامدده مبدلاً
فللكل ذا أولى ويقصره الذي يسهل عن كل كآلآن مثلاً

واللام في قراءة نافع وإن حركت بالفتح فالأصل فيها السكون
وتحريكها عارض.

وعليه فأحكام الآن في يونس إذا قرأت مع بدل آخر كما تؤخذ من
الشاطبية هي:



فهذه خمسة أوجه ومثلها على التوسط فتكون عشرة أوجه.

أما على قصر البدل الآخر فلا يتأتى على القاعدتين إلا ثلاثة أوجه فجملة

الأوجه ثلاثة عشر وجهاً تسع بقصر اللام واثنان بتوسط اللام واثنان بمد اللام وزاد الإمام ابن الجزريّ توسط همز الوصل ولا يظهر من الشاطبية للقاعدة الثالثة ثم قدرده المتولي في الروض فراجعه وقد نظمت هذه الأوجه بقولي:

وَتَسْعُ بِقَصْرِ اللَّامِ فِي الْآنَ إِنْ ضُرِبَ ثَلَاثٌ بِهِمَزِ الْوَصْلِ فِي بَدَلٍ جَلَا
وَتَوْسِيطَ لَامٍ زِدْهُ عِنْدَ تَوْسِيطِ وَزِدْ مَدَّهُ بِالْمَدِّ مَادًّا مُسَهَّلًا

وزاد الإمام ابن الجزري توسط الألف قبل اللام مع توسط الألف بعد اللام وقصرها.

ومنع ذلك الإمام المتولي فتنسب كل رواية لمن رواها.

١٧. في الوقف على اللاء لورش والبزي وأبي عمرو ذكر في الشاطبية (وقف مسكناً) أي يوقف لهم بالياء الساكنة مع المد المشبع وزاد المحرر الوقف بالتسهيل مع الروم لهم مع وجهي المد والقصر وهو مأخوذ من القصيدة في موضع آخر هو قوله (ورومهم كما وصلهم).

١٨. وضح بعض المحررين قول الشاطبي:

وَيَدْغَمُ فِيهِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مُبَدَّلًا إِذَا زِيدَتَا مِنْ قَبْلِ حَتَّى يُفْصَلَا
فَحَصَرَ كَلِمَاتِ الْقُرْآنِ الَّتِي فِيهَا الْوَاوُ أَوْ الْيَاءُ زَائِدَتَانِ بِقَوْلِهِ:
قِفْ فِي هَيْنِيًّا مَعَ مَرِيئًا مَعَ بَرِيٍّ دُرِّي نَسِيٍّ قُرُوْ خَطِيئَةً حَرَّرِ
فهذه سبع كلمات وفي غيرها تكون الواو والياء أصليتين.

قال الشاطبي:

وَيُدْغَمُ فِيهِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مُبَدَّلًا إِذَا زِيدَتَا مِنْ قَبْلِ حَتَّى يُفْصَلَا
والتحرير أن يقال بعده:

هَيْنِيًّا مَرِيئًا مَعَ بَرِيٍّ خَطِيئَةً ال نَسِيٍّ قُرُوْ نَمَّ دُرِّيَّ انْقَلَا

الفصل الثاني

ما نقله الشاطبي عن القراء واستدرك على هؤلاء القراء:-
مثل الوقف في (أياما) وكذا (ويكأن) ونحوه وهو استدراك على القراء أنفسهم لا على الشاطبي
وراجع الفوائد المذكورة آخر البحث رقم ٦-٧-٨-٩.

الفصل الثالث

ما طالبوا الشاطبي بزيادته على قصيدته وهو على صنفين:
١. ما كان من طريقه وتركه مثل وجه الإظهار مع إبدال الهمز الساكن للوسوسي ومثل وجه الإدغام في [هل تستوي] بسورة الرعد لهشام ولا يلزمه ذلك لأنه لا يلزمه أن يروي كل ما جاء من طريقه إذ له الاقتصار على بعضه^(١).
٢. ما ليس من طريقه نحو ﴿أَيَّمَةَ﴾ بإبدال الهمزة ياءً محضة ونحو ﴿لَدُنِّي﴾ بالكهف بالاختلاس ونحو إدغام اللاي يئسن ونحو فتح هاء التأنيث في فطرت (سورة الروم) عند الوقف عليها للكسائي ونحو إظهار ﴿الْعَرْشِ سَيِّلاً﴾ بسورة الإسراء للوسوسي ونحو الصاد المحضة في كلمة ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ بالفاتحة لخلاد ولا يلزمه الخروج عن طريقه أصلاً بل له ذلك جوازاً على سبيل الاختيار.

(١) راجع الأصل رقم (٢) من كتاب تأصيل التحرير للمؤلف..

وأنت خبير أن هذه المسائل لا تعتبر استدراكات علي الشاطبي رحمه الله إذ إنها إما توضيحات منه أو من غيره لكلامه أو هي استدراكات على القراء الذين روى عنهم أو إضافات لا يلزم أن يضمنها قصيدته خاصة الثاني الذي هو خروج عن طريقه ويتبقى قسمان من التحرير هي معظم ما حرر على الشاطبية.

الفصل الرابع

ما زاد فيه الشاطبي وجهاً من اختياره على ما في التيسير أو على طرق التيسير وفيه أعظم قدر مما حرر على الشاطبية وهذا هو الذي يسمونه زيادات القصيد وقد قبله الأئمة في الجملة وأحسنوا في ذلك ومن ذلك قول الإمام الصفاقسي في غيث النفع ص ٢٥٦ ولولا أن الشاطبي ذكر الثلاثة وقرأنا بها لاقتصرت على الأول وقول الجعبري المنقول عنه في غيث النفع ص ٣٢١ في تقوية زيادة حفص عن عاصم "ضُعِفَ و ضُعِفًا" بضم الضاد في سورة الروم: فإن قلت كيف خالف من توقفت عليه صحة قراءته؟ قلت ما خالفه بل نقل عنه ما قرأه عليه ونقل عن غيره ما قرأه عليه لأنه قرأ برأيه وهذا يقال في حق الشاطبي في زياداته سواء بسواء وهو مقتضى ما ذكره الخليلي في حل المشكلات ص ٥٠: وقد حث الوفرائي على الاعتناء بالحرز ومدح الشاطبي وأوصى على الأخذ بما في كتابه ما عدا المواضع التي أشار إلى ضعفها وهذا ولكن بعض القراء منع أشياء من هذه الزيادات والصواب ألا يستدرك على الشاطبي منها شيء لأربعة أسباب:

السبب الأول: أنه يجوز للشاطبي أن يختار كما اختار غيره الأئمة^(١) وقد أجاز القراء لحفص زيادة [ضُعبف - وضُعبفًا] بضم الضاد في سورة الروم في روايته عن عاصم وهي

اختيار له زاده على رواية عاصم وأجمعوا على اعتماد هذا القراءة وكتبت بها المصاحف مما يعطى الشاطبي الإذن فيما فعل.

السبب الثاني: أن الداني بعد أن ساق طرقه في التيسير عقب على ذلك بقوله فهذه بعض الأسانيد التي أدت إلينا الروايات رواية وتلاوة اهـ وهذا يفيد أنه لم يذكر إلا بعض أسانيده لما أورد في التيسير لا كلها فكان على من تعقبوه أن يقولوا لما يخرج فيه عن طريقه إنه خروج منه عن طريقه الذي ذكر إسناده لا على ما لم يذكر إسناده إذ إن كلامه واضح في أن له طرقاً أخرى لما أورده في كتابه لم يذكرها.

السبب الثالث: أن الشاطبي أشار في قصيدته إلى أنه سيزيد فيها على ما في التيسير فقال

«وألفافها زادت بنشر فوائد فلفت حياءً وجهها أن تفضلاً»

قال ابن القاصح في شرحه لهذا البيت «من زيادة وجوه وإشارة إلى تعليل وغير ذلك ومن جملة ذلك باب مخارج الحروف» اهـ.

السبب الرابع: أن من يمنع أي زيادة من هذه الزيادات عليه أن يمنع كل الزيادات حتى يتبع قاعدة واحدة ولا يتناقض بل عليه أن يمنع أي زيادة لأحد من القراء عن طريقه.

(١) راجع الأصل رقم (٢) من كتاب تأصيل التحرير.

وأورد لك هذه الزيادات وإن كانت كثيرة حرصاً على الفائدة وحتى يعلم من يمنع زيادات الشاطبية ما يلزمه لذلك:

١. طريقه الذي ذكره الداني^(١) بين السورتين لورش السكت وزاد البسمة والوصل. (النشر ج ١ ص ٢٦١)

٢. طريقه الذي ذكره للدوري الوصل وزاد البسمة والسكت. (النشر ج ١ ص ٢٦٠)

٣. طريقه بين السورتين للسوسي السكت وزاد البسمة والوصل. (النشر ج ١ ص ٢٦٠)

٤. طريقة بين السورتين لابن عامر البسمة وزاد السكت والوصل. (النشر ج ١ ص ٢٦٠) وإن كان اختيار الداني السكت ولكن طريقه البسمة.

٥. طريقه في ميم الجمع لقالون الوصل وزاد الإسكان. (النشر ج ١ ص ٢٧٣)

٦. طريقه في ﴿ءَالَ لُوْطٍ﴾ للسوسي الإدغام وزاد ذكر الإظهار ولم نقرأ به. (النشر ج ١ ص ٢٨٢)

٧. طريقه في نحو ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾ الإدغام وزاد ذكر الإظهار ولم نقرأ به. (النشر ج ١ ص ٢٨٣)

٨. طريقه في ﴿الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ للسوسي الإدغام وزاد الإظهار. النشر ج ١ ص ٢٩٢

٩. طريقه في ﴿جِئْتَ شَيْئًا﴾ للسوسي الإدغام وزاد الإظهار. التيسير ص ٢٦

(١) هذا القيد لازم لكل ما أذكره بعد واستغنى بذلك عن تكريره وأنه به على أن له طرقاً أخرى لم يذكرها.

١٠. طريقه في ﴿فَالْمُلْقِيَتِ ذِكْرًا﴾ فالمغيرات صباحاً لخلاد الإدغام وزاد الإظهار. النشر ج ١ ص ٣٠٠
١١. طريقه في ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف] الروم وزاد الإشمام. النشر ج ١ ص ٣٠٤
١٢. طريقه في ﴿يُودِّهَ﴾ و ﴿نُؤْتِهَ﴾ و ﴿وَنُصَلِّهَ﴾ و ﴿نُؤَلِّهَ﴾ لهشام القصر وزاد الإشباع. النشر ج ١ ص ٣٠٦
١٣. طريقه في ﴿وَيَتَّقَه﴾ و ﴿فَالْقَه﴾ لهشام الإشباع وزاد القصر. التيسير ص ١٦٣ ص ١٦٨
١٤. طريقه في ﴿وَيَتَّقَه﴾ لخلاد الإسكان وزاد الإشباع. النشر ج ١ ص ٣٠٧
١٥. طريقه في ﴿يَأْتِهَ﴾ لقالون الصلة وزاد القصر تبعاً للداني. النشر ج ١ ص ٣١٠
١٦. طريقه في ﴿يَرِضُهُ﴾ لهشام القصر وزاد الإسكان تبعاً للداني. النشر ج ١ ص ٣٠٨
١٧. طريقه في ﴿يَرِضُهُ﴾ للدوري الإشباع وزاد الإسكان. النشر ج ١ ص ٣٠٨
١٨. طريقه في المد المنفصل للدوري المد وزاد القصر. النشر ج ١ ص ٣٢٣
١٩. طريقه في المد المنفصل لقالون القصر وزاد المد. النشر ج ١ ص ٣٢١
٢٠. طريقه في مد البدل لورش التوسط وزاد القصر والمد. النشر ج ١ ص ٣٣٩ التيسير ص ٣١
٢١. طريقه في ﴿ءَالِكَن﴾ في [يونس] لورش التوسط وزاد القصر والمد وكذا في ﴿عَادًا الْأُولَى﴾ [بسورة النجم]. النشر ج ١ ص ٣٣٩
٢٢. طريقه في مد اللين التوسط وزاد المد. النشر ج ١ ص ٣٤٦

٢٣. طريقه في ﴿سَوَاءت﴾ [بسورة الأعراف] لورش التوسط في اللين والبدل وزاد قصر وتوسط ومد البدل على قصر اللين. النشر ج ١ ص ٣٤٧
٢٤. طريقه في ﴿هَتَيْنِ﴾ [بالقصر] و ﴿الَّذِينَ﴾ [بسورة فصلت] لابن كثير التوسط والإشباع وزاد القصر. النشر ج ١ ص ٣٤٩ (على ما اختاره المتولي من أن سكوت مؤلف أحد الكتب عن الحكم في مسألة يفيد أنه يُجَوِّز فيها الأوجه المقروء بها كلها) (١)
٢٥. طريقه في نحو ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ لهشام التسهيل مع الإدخال وزاد التحقيق مع الإدخال. النشر ج ١ ص ٣٦٣
٢٦. طريقه في نحو ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ لورش الإبدال فقط وزاد التسهيل بلا فصل. النشر ج ١ ص ٣٦٣
٢٧. طريقه في ﴿أَيْنَكُ﴾ [بسورة فصلت] لهشام التسهيل مع الفصل وزاد التحقيق مع الفصل. النشر ج ١ ص ٣٧٠
٢٨. طريقه في ﴿أَإِذَا مَا مِثُّ﴾ لابن ذكوان الاستفهام وزاد الإخبار. النشر ج ١ ص ٣٧٢
٢٩. طريقه في ﴿أَيِّمَّة﴾ لهشام القصر وزاد الإدخال تبعاً للداني. النشر ج ١ ص ٣٨٠
٣٠. طريقه في نحو ﴿أَوْنَبَيْكُمْ﴾ لأبي عمرو التسهيل مع القصر وزاد الفصل. النشر ج ١ ص ٣٧٥
٣١. طريقه في نحو ﴿أَوْنَبَيْكُمْ﴾ لهشام التحقيق مع الفصل وزاد التحقيق

(١) انظر الأصل الثاني عشر من تأصيل التحرير للمؤلف.

- مع القصر كذا زاد ﴿أَوْنَبِّئُكُمْ﴾ كحفص و﴿أَنْزَلَ﴾ و﴿أَلْقَى﴾ كقالون.
النشر ج ١ ص ٣٧٥
٣٢. طريقه في (أؤشهدوا) لقالون التسهيل مع الإدخال وزاد مع القصر.
النشر ج ١ ص ٣٧٦
٣٣. طريقه في ﴿بِالسُّوءِ﴾ إلا لقالون والبيزي الإبدال مع الإدغام وزاد التسهيل في الأولى مع المد والقصر. النشر ج ١ ص ٣٨٣
٣٤. طريقه في نحو ﴿جَاءَ أَحَدٌ﴾ لورش و قبل التسهيل في الثانية وزاد إبدالها ألفاً مدية. النشر ج ١ ص ٣٨٤
٣٥. طريقه في نحو ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾ و﴿الْبِغَاءِ إِنْ﴾ لورش إبدال الهمزة ياءً مكسورة ويسهل غيرهما وزاد تسهيل الثانية وإبدالها ياء مدية. النشر ج ١ ص ٣٨٥
٣٦. طريقه في ﴿جَاءَ آَلَ﴾ لورش على التسهيل توسط البديل وزاد قصره ومدّه. النشر ج ١ ص ٣٣٩
٣٧. طريقه في نحو ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ لورش والدوري والبيزي الإبدال وزاد التسهيل و لقالون و قبل والسوسي التسهيل وزاد الإبدال. النشر ج ١ ص ٣٨٨
٣٨. طريقه في ﴿أَرَأَيْتَ﴾ لورش التسهيل وزاد الإبدال. النشر ج ١ ص ٣٩٨
٣٩. طريقه في ﴿لَاغْنَتَكُمْ﴾ للبيزي التسهيل وزاد التحقيق. النشر ج ١ ص ٣٩٩
٤٠. طريقه في ﴿هَآَأْتُمْ﴾ لورش التسهيل وزاد الإبدال. النشر ج ١ ص ٤٠٠

٤١. طريقه في ﴿الَّتِي﴾ للسوسي التسهيل وزاد الإبدال وطريقه في ﴿الَّتِي﴾ للدوري والبيزي الإبدال وزاد التسهيل. النشر ج ١ ص ٤٠٤
٤٢. طريقه في باب ﴿يَأْتِسُ﴾ للبيزي القلب والإبدال وزاد كقنبل [يأس]. النشر ج ١ ص ٤٠٥
٤٣. طريقه في ﴿كِتَابَهُ﴾ لورش التحقيق وزاد النقل. النشر ج ١ ص ٤٠٩
٤٤. طريقه في سكت خلف السكت في أل وشئ فقط وزاد الساكن المفصول. النشر ج ١ ص ٤٢٠
٤٥. طريقه في سكت خلاد ترك السكت وزاد سكت أل وشئ. النشر ج ١ ص ٤٢٢
٤٦. طريقه في الوقف على نحو ﴿مِنْ أَجْرِ﴾ لحمزة التحقيق وزاد النقل والسكت. النشر ج ١ ص ٤٣٥
٤٧. طريقه في الوقف على نحو ﴿الْأَرْضِ﴾ لخلف السكت وزاد النقل ولخلاد النقل وزاد السكت. النشر ج ١ ص ٤٣٤ ص ٤٨٦
٤٨. طريقه في الوقف على نحو ﴿شَيْئًا﴾ لخلف النقل وزاد الإدغام ولخلاد الإدغام وزاد النقل. النشر ج ١ ص ٤٤٠
٤٩. طريقه في الوقف على المتوسط بزائد لخلف التحقيق وزاد التسهيل ولخلاد التسهيل وزاد التحقيق. النشر ج ١ ص ٤٨٧
٥٠. طريقه في الوقف على ﴿السَّمَاءِ﴾ لحمزة القصر والمد وزاد التوسط. النشر ج ١ ص ٤٧٣ التيسير ٣٨

٥١. طريقه في ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ لابن ذكوان الإظهار وزاد الإدغام. النشر
ج ٢ ص ٤
٥٢. طريقه في ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ لخلاد الإدغام [واختاره الداني] وزاد الإظهار.
النشر ج ٢ ص ٧
٥٣. طريقه في ﴿يُعَذِّبُ مَنْ﴾ [بالبقرة] لابن كثير الإظهار وزاد الإدغام.
النشر ج ٢ ص ١٠
٥٤. طريقه في ﴿أَزْكَبَ مَعَنَا﴾ لقالون والبيزي الإظهار وزاد الإدغام [تبعاً
للداني] ولخلاد الإدغام وزاد الإظهار. النشر ج ٢ ص ١١-١٢
٥٥. طريقه في ﴿يَلْهَثُ﴾ بالأعراف لقالون الإظهار وزاد الإدغام [تبعاً
للداني]. النشر ج ٢ ص ١٤
٥٦. طريقه في ﴿يَسَّ ۝ وَالْقُرْآنِ﴾ لورش الإظهار وزاد الإدغام. النشر
ج ٢ ص ١٧ و العزو للمتولي ص ٧٢
٥٧. طريقه في ﴿تَخْلُقَكُمْ﴾ [بالمرسلات] الإدغام المحض وزاد إبقاء الصفة
[على ما اختاره المتولي فيما أشرنا إليه قريباً من أن الشاطبي سكت
فيكون الحكم مطلقاً] ^(١) النشر ج ٢ ص ٢٠
٥٨. طريقه في ﴿مَالِيَّةٌ ۝ هَلَاكَ﴾ [بالحاقة] لورش الإظهار وزاد الإدغام.
النشر ج ٢ ص ٢١
٥٩. طريقه في ﴿التَّوْرَةَ﴾ لقالون الفتح وزاد التقليل [تبعاً للداني]. النشر
ج ٢ ص ٦١

(١) راجع التعليق السابق..

٦٠. طريقه في ذوات الياء لورش التقليل وزاد الفتح [تبعاً للداني]. النشر
ج ٢ ص ٤٨
٦١. طريقه في نحو ﴿ضُحِّلَهَا﴾ لورش التقليل وزاد الفتح النشر ج ٢ ص ٤٩
٦٢. طريقه في ﴿أَرْكَمَهُمْ﴾ لورش التقليل وزاد الفتح. النشر ج ٢ ص ٤١
٦٣. طريقه في لجار ﴿جَبَّارِينَ﴾ التقليل وزاد الفتح. النشر ج ٢ ص ٥٦
ص ٥٨
٦٤. طريقه في ﴿يَلْبِشْرِي﴾ لأبي عمرو الفتح وزاد التقليل والإمالة. النشر
ج ٢ ص ٤٠.
٦٥. طريقه في نحو ﴿الْقَرَى﴾ التي للسوسي الإمالة وزاد الفتح. النشر
ج ٢ ص ٧٧
٦٦. طريقه في نحو ﴿أَذْرَكَ﴾ لابن ذكوان الفتح وزاد الإمالة. النشر
ج ٢ ص ٤١
٦٧. طريقه في نحو ﴿رَاءَهُ﴾ لابن ذكوان الإمالة وزاد الفتح. النشر
ج ٢ ص ٤٦
٦٨. طريقه في زاد [غير الأولى] لابن ذكوان الإمالة وزاد الفتح. النشر
ج ٢ ص ٦٠
٦٩. طريقه في ﴿حِمَارِكَ﴾ و﴿الْحِمَارِ﴾ لابن ذكوان الإمالة وزاد الفتح.
النشر ج ٢ ص ٥٦
٧٠. طريقه في ﴿هَارِ﴾ لابن ذكوان الفتح وزاد الإمالة [تبعاً للتيسير].
النشر ج ٢ ص ٥٧
٧١. طريقه في ﴿الْمِحْرَابِ﴾ المنصوب لابن ذكوان الإمالة وزاد الفتح.
النشر ج ٢ ص ٦٤

٧٢. طريقه في ﴿عِمْرَانَ﴾ و﴿وَإِلَّا كَرَامًا﴾ و﴿إِكْرَهِيْنَ﴾ لابن ذكوان الفتح وزاد الإمالة. النشر ج ٢ ص ٦٤
٧٣. طريقه في ﴿ضِعْفًا﴾ و﴿ءَاتِيكَ﴾ لخلاد الفتح وزاد الإمالة. النشر ج ٢ ص ٦٣ ص ٦٤.
٧٤. طريق التيسير في إمالة هاء التأنيث للكسائي الإمالة عدا الألف واختار الداني والشاطبي الفتح عدا المتفق على إمالته فزاده في الشاطبية مع الإمالة عدا الألف. النشر ج ٢ ص ٨٤
٧٥. طريقه في ﴿ذِكْرًا﴾ وبابه لورش التفخيم وزاد الترقيق. النشر ج ٢ ص ٩٥
٧٦. طريقه في ﴿حَيْرَانَ﴾ لورش التفخيم وزاد الترقيق [تبعاً لاختيار الداني في التيسير]. النشر ج ٢ ص ٩٧
٧٧. طريقه في نحو ﴿نَرَى اللَّهَ﴾ للسوسي تغليظ اللام وصلأً عند إمالة راء ﴿نَرَى﴾ [وهو اختيار الشاطبي] وزاد الترقيق (على أساس أنه ساكت على اختيار المتولي). النشر ج ٢ ص ١١٦
٧٨. طريقه في الوقف على نحو لم للبزي حذف الهاء وزاد إثباتها. النشر ج ٢ ص ١٣٤
٧٩. طريقه في ﴿وَمَحْيَايَ﴾ لورش الإسكان وزاد الفتح (تبعاً لورش نفسه). النشر ج ٢ ص ١٧٢
٨٠. طريقه في ﴿وَلِي دِينَ﴾ [بالكافرين] للبزي إسكان الياء وزاد فتحها تبعاً للداني. النشر ج ٢ ص ١٧٤.
٨١. طريقه في ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ لقالون الحذف وزاد الإثبات في الحاليين النشر ج ٢ ص ١٨٣

٨٢. طريقه في ﴿يُنَادِ الْمُنَادِ﴾ بقاف لابن كثير الإثبات في يناد وزاد الحذف.
النشر ج ٢ ص ١٤٠.
٨٣. طريقه في ﴿يَرْتَعُ﴾ [يوسف] لقنبل الحذف وزاد الإثبات. النشر
ج ٢ ص ١٨٧.
٨٤. طريقه في ﴿تَسْلَى﴾ [الكهف] لابن ذكوان الإثبات وزاد الحذف.
النشر ج ٢ ص ٣١٢.
٨٥. طريقه في ﴿ءَاتَيْنَا﴾ [النمل] وقفاً لقالون وأبي عمرو وحفص الإثبات
وزاد الحذف. النشر ج ٢ ص ١٨٨.
٨٦. ﴿عِنْدِي أَوْلَى﴾ [سورة القصص] لابن كثير الإسكان للبزي والفتح لقنبل
وأطلق لهما الخلاف النشر ج ٢ ص ١٦٥.
٨٧. طريقه في ﴿التَّلَاقِ﴾ و﴿التَّنَادِ﴾ لقالون الحذف وزاد الإثبات.
النشر ج ٢ ص ١٩٠.
٨٨. طريقه في ﴿أَكْرَمِينَ﴾ و﴿أَهْدَنِينَ﴾ لأبي عمرو الحذف وزاد الإثبات.
النشر ج ٢ ص ١٩١.
٨٩. طريقه في ﴿بِالْوَادِ﴾ لقنبل الإثبات وزاد الحذف تبعاً للداني. النشر
ج ٢ ص ١٩١.
٩٠. طريقه في ﴿بَارِيكُمْ﴾ للدوري الإسكان وزاد الاختلاس. النشر
ج ٢ ص ٢١٢.
٩١. طريقه في ﴿إِبْرَهِيمَ﴾ [البقرة] لابن ذكوان الياء وزاد الألف. النشر
ج ٢ ص ٢٢١.

٩٢. طريقه في حركة التنوين في نحو ﴿مَحْظُورًا﴾ ﴿أَنْظُرْ﴾ لابن ذاكون الكسر وزاد الضم في كلمتين هما ﴿بِرَحْمَةٍ أَدْخُلُوا﴾ [بالأعراف] و ﴿كَشَجَرَةٍ حَيْثَ أَجْتَّتْ﴾ [بإبراهيم]. النشر ج ٢ ص ٢٢٥
٩٣. طريقه في ﴿يَبْصُطُ﴾ [البقرة] لابن ذكوان السين وزاد الصاد و ﴿بَصْطَةَ﴾ [الأعراف] الصاد وزاد السين. النشر ج ٢ ص ٢٢٩
٩٤. طريقه في ﴿وَيَبْصُطُ﴾ و ﴿بَصْطَةَ﴾ لخلاص الصاد معاً وزاد السين. النشر ج ٢ ص ٢٣٠
٩٥. طريقه في ﴿كُنْتُمْ تَمَنُّونَ﴾ و ﴿فَطَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ للبيزي التخفيف للتاء في ﴿تَمَنُّونَ﴾ - ﴿تَفَكَّهُونَ﴾ وزاد التشديد. النشر ج ٢ ص ٢٣٤.
٩٦. طريقه في ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ لهشام الخطاب وزاد الغيب. النشر ج ٢ ص ٢٤٤.
٩٧. طريقه في ﴿أَتَحْجُونِي﴾ [بالأنعام] لهشام التخفيف للنون وزاد الثقيل. النشر ج ٢ ص ٢٦٠.
٩٨. طريقه في ﴿بَيْيسُ﴾ [بالأعراف] لشعبة على وزن فيعل وزاد على وزن فيعل تبعاً لشعبة نفسه. النشر ج ٢ ص ٢٧٢
٩٩. طريقه في ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ﴾ [بسورة يونس] و ﴿وَلَا أَقْسِمُ﴾ [بسورة القيامة] للبيزي بحذف الألف وزاد إثباتها النشر ج ٢ ص ٢٨٢.
١٠٠. طريقه في ﴿هَيْتُ﴾ بيوسف لهشام فتح التاء وزاد ضمها. النشر ج ٢ ص ٢٩٤
١٠١. طريقه في ﴿أَفِيدَةٌ﴾ [بإبراهيم] لهشام إثبات الياء وزاد حذفها النشر ج ٢ ص ٢٩٩.

- ١٠٢ . طريقه في ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُ﴾ [بسورة النحل] لابن ذكوان بالياء وزاد النون [خالف الداني روايته اختياراً وتبع الشاطبي روايته بالنون واختياره بالياء]. النشر ج ٢ ص ٣٠٥.
- ١٠٣ . طريقه في ﴿قَالَ أَتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ﴾ [بسورة الكهف] لشعبة الوصل وزاد القطع. النشر ج ٢ ص ٣١٥.
- ١٠٤ . طريقه في ﴿لِأَهَبَ لَكَ﴾ [بمريم] لقالون الهمز وزاد الياء. النشر ج ٢ ص ٣١٧.
- ١٠٥ . طريقه في ﴿تُخْرِجُونَ﴾ [بالروم] لابن ذكوان بالبناء للمعلوم وزاد بالبناء للمجهول. النشر ج ٢ ص ٢٦٨ التيسير ص ١٧٥.
- ١٠٦ . وطريقه في ضعف وضعفاً بالروم فتح الضاد وزاد ضمها تبعاً لحفص. النشر ج ٢ ص ٣٤٥.
- ١٠٧ . طريقه في ﴿كِسْفًا﴾ [بالروم] لهشام سكون السين وزاد فتحها. النشر ج ٢ ص ٣٠٩.
- ١٠٨ . طريقه في ﴿إِلْيَاسَ﴾ [بالصافات] لابن ذكوان وصل الهمز وزاد قطعها. النشر ج ٢ ص ٣٥٧.
- ١٠٩ . طريقه في ﴿بِالسُّوقِ﴾ [بصاد] لقبيل بدون واو بعد الهمز وزاد الواو. النشر ج ٢ ص ٣٣٨.
- ١١٠ . طريقه في ﴿لَمَّا﴾ [بالزخرف] لهشام بالتخفيف وزاد التشديد تبعاً للداني. النشر ج ٢ ص ٢٩١.
- ١١١ . طريقه في ﴿لِتُنذِرَ﴾ [بسورة الأحقاف] للبزي الخطاب وزاد الغيب تبعاً للداني. النشر ج ٢ ص ٣٧٤.

- ١١٢ . طريقه في ﴿ءَافَقًا﴾ [بسورة القتال] للبيزي مد الهمزة وزاد قصرها تبعاً للداني. النشر ج ٢ ص ٣٧٤.
- ١١٣ . طريقه في ﴿الْمُصَيِّرُونَ﴾ [بالطور] لحفص الصاد وزاد السين تبعاً للداني. النشر ج ٢ ص ٣٧٨.
- ١١٤ . طريقه في ﴿الْمُصَيِّرُونَ﴾ [بالطور] لخلاد بالإشمام وزاد محض الصاد تبعاً للداني. النشر ج ٢ ص ٣٧٨.
- ١١٥ . طريقه في ﴿الْمُنشَأَاتُ﴾ [بالرحمن] لشعبة كسر الشين وزاد فتحها تبعاً للداني. النشر ج ٢ ص ٣٨١.
- ١١٦ . طريقه في ﴿يَطْمِئِنَّ﴾ [بالرحمن] للكسائي ضم الأولى وكسر الثانية لراوييه وزاد إطلاق ضم أيهما تشاء و ضم الأولى للدوري مع ضم الثانية لليث وضم الأولى لليث [وهو نصه]. النشر ج ٢ ص ٣٨١.
- ١١٧ . طريقه في ﴿فَأَنْشُرُوا﴾ [بالمجادلة] لشعبة كسر الشين وزاد ضمها في الموضوعين. النشر ج ٢ ص ٣٨٥.
- ١١٨ . طريقه في ﴿تَكُونُ دَوْلَةً﴾ [بالحشر] لهشام التأنيث والرفع وزاد التذكير والرفع. النشر ج ٢ ص ٣٨٦.
- ١١٩ . طريقه في ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [بالحاقة] لابن ذكوان الخطاب وزاد الغيب [وقال الداني وهو الصحيح]. النشر ج ٢ ص ٣٩٠.
- ١٢٠ . طريقه في ﴿لَيْدًا﴾ [في الجن] لهشام ضم اللام وزاد كسرهما. النشر ج ٢ ص ٣٩٢.
- ١٢١ . طريقه في الأربع الزهر إجراؤها كغيرها إذ إن ذا اختيار الداني واختار هو تخصيصها بجواز زيادة السكت للواصل بين السورتين وزيادة البسمة للساكت بين السورتين. النشر ج ١ ص ٢٦١.

١٢٢. طريقه في ﴿سَلَسِلًا﴾ [بالإنسان] لحفص إثبات الألف وزاد حذفها وللبزي حذف الألف وزاد إثباتها ولا بن ذكوان حذف الألف وزاد إثباتها. النشر ج ٢ ص ٣٩٥

١٢٣. طريقه في ﴿رَءَاهُ﴾ [بالعلق] لقبيل القصر [وقطع به في التيسير] وزاد المد. النشر ج ٢ ص ٤٠٢

١٢٤. طريقه في التكبير لقبيل المنع وزاد إثباته. النشر ج ٢ ص ٤١٧

١٢٥. طريقه في التكبير للبي دون تهليل وزاد التهليل. النشر ج ٢ ص ٤٢٩

١٢٦. طريقه في التكبير للبي أول الضحى وزاد آخر الضحى. النشر ج ٢ ص ٤١٨

وهذه الزيادات كلها لا يحزر على الشاطبي بمنعها إذ قد أجاز القراء زيادات غيره عن طرقهم اختياراً فتطرد هذه القاعدة للشاطبي إذ يلزم من منعه من ذلك منع حفص من القراءة بضم الضاد في ضعف وضعفاً (بسورة الروم) واللازم باطل فالملزوم مثله باطل وكذلك يلزمه أن يمنع كل هذه الزيادات التي ذكرتها وكلاهما يصعب التزامه بل يمتنع.

ويضاف لذلك ما أورد عليه بوجوب الترقيق في فصلاً على قصر البدل لورش ومنع تسهيل الذكرين على قصر البدل لورش وذلك أن كانا من طريق ابن غلبون ولم نضمنهما مع ما سبق لأنه زاد طريق ابن غلبون على طريق الداني عن ابن خاقان فإذا زاد على طريق ابن غلبون زيادة أخرى فهو في نفس المعنى ولم يسند في التيسير لورش إلا طريق ابن خاقان بتوسط البدل. ويبقى زيادات للشاطبي لا يؤخذ بها ولكن العلة في ذلك ليس لكونها زيادات بل لأنها لم تصح عن زادا عنهم أو منعها ابن الجزري مع كونه لم يضمنها في طيبة النشر فانقطع إسنادها ويأتي ذكرها في الباب الثاني.

الفصل الخامس

وهو الذي خالف فيه طريقه اختياراً لأنه زاد على طريقه ويشمل:

١. يقرأ في الإدغام الكبير للسوسي فيما صح قبله ساكن نحو ﴿مَنْ بَعَدَ ذَلِكَ﴾ وكذا يقرأ في ﴿نِعَمًا﴾ [بالبقرة والنساء] لقالون وأبي عمرو وشعبة و﴿تَعَدُّوا﴾ [في النساء] و﴿يَهْدَى﴾ [في بونس] لقالون و﴿يَخْضُمُونَ﴾ [في يس] لقالون وأبي عمرو بإخفاء الحركة وطريقه الإسكان المحض وذلك لأن اختيار المغاربة الاختلاس لصعوبة القراءة بساكنين صحيحين متتالين وخالفهم أهل المشرق. النشر ج ١ ص ٢٩٩ النشر ج ٢ ص ٢٣٥-٢٥٢-٢٨٣-٣٥٤.
٢. طريقه في ﴿يَأْسَفَى﴾ [في سورة يوسف] الفتح واختار التقليل. النشر ج ٢ ص ٥٤.
٣. طريقه في مراتب المد أربع مراتب واختار التوسط والإشباع. النشر ج ١ ص ٣١٩.
٤. طريقه في ﴿فَبَشِّرْ عِبَادٍ﴾ [بسورة الزمر] للسوسي الحذف واختار الإثبات. النشر ج ٢ ص ٩٨١.
٥. طريقه في الوقف في نحو ﴿سَيْلٍ﴾ و﴿يُطْفِئُوا﴾ لخلف عن حمزة الأخذ بمذهب سيبويه وترك مذهب الأخفش لعدم أخذ ابن غلبون به وأجازه الشاطبي. النشر ج ١ ص ٤٤٤-٤٤٥.
٦. طريقه في الوقف الرسمي لخلف عن حمزة منعه لان ابن غلبون لم يأخذ به وأجازه الشاطبي. النشر ج ١ ص ٤٦٠.

٧. طريقه في (ذي راءين) نحو ﴿الْأَبْرَارُ﴾ لخلاد عن حمزة الإضجاع واختار التقليل. النشر ج ٢ ص ٥٨.
٨. طريقه في ﴿أَرْهَطِيْ أَعَزُّ﴾ [سورة هود] لهشام فتح الياء واختار الإسكان تبعاً للداني. النشر ج ٢ ص ١٦٦.
٩. طريقه في (ها) و (يا) [أول سورة مريم] لقالون الفتح واختار التقليل تبعاً للداني. النشر ج ٢ ص ٦٧.
- وهذا النوع يقرأ فيه باختيار الشاطبي جزماً حدثني شيخي فضيلة العلامة محمد عيد عابدين أنه أثناء تدريسه بمعهد القراءات للشاطبية مر عليه في الفصل فضيلة العلامة عامر عثمان وهو يشرح كلمة (يخضمون) بسورة يس وما فيها من القراءات من نظم الشاطبية والتحرير عليها قال فسألت الشيخ عامر أيهما أقرأ فقال أقرأ ما في الشاطبية اه وهو الأظهر لأنه الذي أقرأ به الشاطبي تلامذته بمضمن قصيدته ويؤيده قول ابن الجزري في النشر ج ٢ ص ١٨٤ بعد أن حكى اختياراً للداني (وإذا كان يأخذ بالإثبات فهل يؤخذ من طريقه بغير ما كان يأخذ) اه فالإقتصار على اختيار الشاطبي أولى كما تقتصر في القراءة على فتح كلمة (الناس) لدوري أبي عمرو من سبعة ابن مجاهد مراعاة لاختياره ولم يقرأ من طريق اليزيدي إلا بالإمالة (النشر ج ٢ ص ٦٢) وأما زيادة القراءة بما في طريقه وليس اختياراً له فالظاهر أنه إذا أقرأه بها شيخه وصحت من طيبة النشر جاز له ذلك كما قرأ وتكون اختياراً ممن بعد الشاطبي كما ينسب المتولي إمالة الناس لسبعة ابن مجاهد وكما نقرأ لحفص عن عاصم بالفتح في ضُعب وضُعباً في سورة الروم كي يوافق ما أخذه عن شيخه وبالضم كي يوافق اختياره كما أفتى بذلك أبو عمرو الداني انظر النشر ج ٢ ص ٣٤٥. والله أعلم.

الباب الثاني في اختصار ما يلزم من التحرير

اعلم أنه بعد التفصيل الذي مر يلزم من التحرير ما يلي :
أولاً : سبع مسائل كلها في الشاطبية فلا تحتاج لحفظ شيء زائد عنها وهي :

١. إبدال الهمزة في كلمة ﴿بَارِكُمْ﴾ للسوسي ياءً محضة.
٢. ترك الهمز في كلمة ﴿شُرَكَاءِي﴾ [بالنحل] للبزي.
٣. قصر هاء السكت في كلمة ﴿أَقْتَدِهْ﴾ [بالأنعام] لابن ذكوان.
٤. فتح الدال في كلمة ﴿مُرْدِفِينَ﴾ [بسورة الأنفال] لقبيل.
٥. الوقوف بالياء بدلاً من الهمز في كلمة ﴿تَبَوَّأَ﴾ [يونس] لحفص.
٦. تخفيف كلمة ﴿تَتَّبَعَانَ﴾ لابن ذكوان [في سورة يونس] فتقرأ تَتَّبَعَانٌ.
٧. إمالة السين من كلمة ﴿نَجَّسَاتِ﴾ [بسورة فصلت] لأبي الحارث.

وهذه المسائل لم يقرئ بها الشاطبي وأشار لضعفها في النظم فلا تعتبر استدراقات عليه.

أما جملة ما يلزم حفظه من خارج الشاطبية فهو سبع وعشرون مسألة تحريرية منها ثمانية عشر توضيحاً سردتها لك في الباب الأول فراجع ثم أعقبها بالزيادات التي لم تصح وهي تسع مسائل زادها الشاطبي على طريقه ولم تصح هي :.

١٩. طريقه في يؤاخذكم لورش القصر وزاد جواز التوسط والمد ولم يصح عن ورش. النشر ج ١ ص ٣٤٠

قال الشاطبي :

وما بعد همز الوصل ائت وبعضهم يؤاخذكم الآن مستفهماً تلا

والتحرير أن يقال:

يؤاخذكم أيضاً مع ائت ونحوه وبعض له الآن مستفهماً تلا

٢٠. طريقه هو إمالة المنون نحو ﴿هُدَى﴾ عند الوقف (وقد حكى أبو العلاء والمهدوي وصاحب التذكرة وأبو معشر وسبط الخياط الإجماع على الإمالة في ذلك) وزاد جواز الفتح ولم يصح. النشر ج ٢ ص ٧٥.

قال الشاطبي :

وقد فخموا التنوين وقفاً ورققوا وتفخيمهم في النصب أجمع أشملاً

والتحرير أن يقال:

وَقَدْ مَيَّلُوا قَطْعًا هُدًى وَشَبَّهَهُ وَذَا عِنْدَ وَقْفٍ كَيْفَ كَانَ فَاسْجَلَا

٢١. طريقه في ﴿وَجَبَّتْ جُنُوبُهَا﴾ [سورة الحج] لابن ذكوان الإظهار وزاد الإدغام ومنعه ابن الجزري لأنه انفرادة. النشر ج ٢ ص ٦.

قال الشاطبي :

وفي وجبت خلف ابن ذكوان يفتلا

والتحرير أن يقال:

وفي وجبت أظهر لبتاه معوّلاً.

٢٢. طريقه في (يا) [بسورة مريم] للسوسي الفتح وزاد التقليل ولم يصح ومنعه ابن الجزري. النشر ج ٢ ص ٦٩

قال الشاطبي :

وكم صحبة يا كاف والخلف ياسر

والتحرير أن يقال:

وكم صحبة إضجاعُ ياءٍ بِمَرِّمٍ

٢٣. طريقه في ﴿رَأَى﴾ للسوسي إمالة الهمزة فقط وزاد إمالة الراء

ولم يصح. النشر ج ٢ ص ٤٥

قال الشاطبي:

وفي همزه حسن وفي الراء يحتلا

مصيب وعن عثمان في الكل قللا

.....

بخلف وخلف فيهما مع مضميرٍ

والتحرير أن يقال:

وَفِي هَمْزِهِ حُسْنٌ وَمَعُ رَا فَمَيِّلا

مصيب وعن عثمان في الكل قللا

.....

أَوْ أَفْتَحُهُمَا إِنْ مُضْمِرٌ اسْمٌ تَلَاهُمَا

٢٤. طريقه في ﴿وَتَنَا﴾ للسوسي فتح الهمزة وزاد أمالتها وهي انفرادة

لم تصح. النشر ج ٢ ص ٤٣

قال الشاطبي :

.....

نَأَى شَرَعَ يَمُنُ بِاخْتِلَافٍ وَشُعْبَةٌ

والتحرير أن يقال:

.....

نَأَى فُضِّلَتْ شَافٍ أَمَالًا وَشُعْبَةٌ

٢٥. طريقه في ﴿رَاءَ﴾ قبل الساكن لشعبة إمالة الراء وزاد إمالة الهمزة

ولم يصح وطريقه في (رأى) قبل الساكن للسوسي فتح الراء وزاد إمالتها

ولم يصح. النشر ج ٢ ص ٤٦

قال الشاطبي:

وقبل السكون الرا أمل في صفا يد بخلف وقل في الهمز خلف يقي صلا

والتحرير أن يقال:

وقبل السكون الرا أمل في صفا وذا بِنَحْوِ رَأَى الشَّمْسِ الَّذِينَ فَحَصَّلا

٢٦. طريقه في ﴿يُورِي﴾ و ﴿فَأُورِي﴾ الفتح وزاد الإمالة وهي انفرادة
للداني ذكرها حكاية ولم يقرأ بها وهي غير مقبولة من العلماء وانقطع
إسنادها لاختيار ابن الجزري ردها النشر ج ٢ ص ٣٩

قال الشاطبي :

يوارى أوارى في العقود بخلفه ضِعَافًا وَحَرْفَا النَّمْلِ آتِيكَ قَوْلًا

والتحرير أن يقال:

يوارى أوارى افتح فَحَسْبُ وَمَيَّلَنْ ضِعَافًا مَعًا فِي النَّمْلِ آتِيكَ قَوْلًا

٢٧. طريقه في ﴿كَيِّدُونَ﴾ [بالأعراف] لهشام الإثبات في الحاليين وزاد
الحذف وقفًا ووصلًا وصحح ابن الجزري الحذف وقفًا من غير طريقه
فأما الحذف وصلًا فلم يصححه. النشر ج ٢ ص ١٨٤ .

قال الشاطبي :

وكيدون في الأعراف حج ليحملا

بخلف وتؤتوني بيوسف حقه

والتحرير أن يقال:

وَكَيِّدُونَ حَزْلُ لَدْ خُلْفٌ وَقَفٍ وَأَسْجَلَا

بِوَصْلِ وَتَوْتُونِي بِيُوسُفَ حَقُّهُ

الباب الثالث فوائد

١. ذهب الإمام ابن الجزري وتبعه المتأخرون قاطبة إلى أن قول الشاطبي :

وإن حرف مد قبل همز مغير يجز قصره والمد مازال أعذلا

يجب تقييده بما يبقى فيه أثر الهمز كأن يغير الهمز بالتسهيل بين بين أو الإبدال أما إذا حذف فالقصر أولى من المد ولذلك زاد المحررون على الشاطبية :

إذا أثر الهمز المغير قد بقي ومع حذفه فالقصر كان مفضلاً

وهو ما عبر عنه الإمام ابن الجزري في طيبة النشر بقوله :

والمد أولى إن تغير السبب وبقي الأثر أو فاقصر أحب

ولا ينبغي أن يعتبر هذا تحريراً يلغي به مذهب الشاطبي لأنه ذكر في النشر^(١) أن المد أولى بكل حال في مذهب الداني والشاطبي وذلك أنه عمل بالأصل لا بالعارض فما في الشاطبية هو مذهب الشاطبي وله دليل عليه ولم يفت ذلك الشاطبي فيحتاج إلى إصلاح الخرق ممن بعده. فإن قلت فكيف تقرأ قلتُ أقرأ بمذهب الشاطبي والداني لأنه مضمن القصيد ثم إن شئت قرأت بمذهب ابن الجزري كاختيار مِمَّنْ بعد الشاطبي ولا يلغي مذهب الشاطبي باختيار من بعده.

(١) النشر ج ١ ص ٣٥٤.

٢. إطلاق الشاطبي الحكم في نحو هؤلاء إن لقالون يفيد أن فيه أربعة أوجه وقد ذكر في النشر أن الأوجه الأربعة جائزة لكنه ضعف قصر المتصل الواقع قبل الهمز المسهل مع مد المنفصل فرد عليه الإمام المتولى^(١) و أجاد الرد بما هو ملزم لكل منصف فالصواب أن الأوجه الأربعة جائزة ولا ضعيف فيها.

٣. في وقف حمزة على نحو ﴿ فَأَوْرُوا ﴾ و ﴿ الْهَدَى ائْتَنَا ﴾ يفهم من كلام بعض شراح الشاطبية أن فيها وجهين لحمزة التحقيق والتسهيل والصواب أن ليس لحمزة في هذين المثالين إلا التسهيل بالإبدال فقط إذ إن المطلع على علم الصرف يعلم أن الهمزة في هذين المثالين متوسطة بنفسها لأنها مسبوقة بهمزة وصل فهي كالهمزة في كلمة يأمر وتسهيلها هو ما قرره ابن الجزري في النشر^(٢) وإن كان قد أوردتها تحت مصطلح المتوسط بغيره ولكن كلامه لا يفيد إلا التسهيل وجهاً واحداً فلعله بالنظر إلى أصل الكلمة وإلا فإنها كالهمزة في كلمة يأمر أي متوسطة بنفسها.

٤. حرر بعض العلماء على الشاطبية بقوله :

وما ميَّلَ الشيخانِ الأزرقُ قللاً

سوى في الربا مَرَضَاةٍ مَشْكَاةٍ مَعْ كِلَا

وذكر آخرون نفس المعنى بأبيات أخرى والأزرق مقصود به راوي ورش وهذا التحرير مشكل لأننا لو حملناه على عمومه فسوف يشمل تقليل النون من (نأى) بالإسراء وفصلت لورش لأن خلفاً والكسائي

(١) انظر الروض النضير مخطوط ص ٩٩.

(٢) النشر ج ١ ص ٤٧٢ وشرح ابن القاصح على الشاطبية ص ٩٠.

يميلانها ويشمل تقليل (أنصاري) لورش لأن دوري الكسائي يميلها وقد أحصيت ما يقع به إشكال بسبب هذا التحرير فبلغ ثمانية وعشرين حرفاً يميلها حمزة أو الكسائي أو أحد رواتهما ولم يقللها ورش.

أما إذا حملنا هذا التحرير على أنه مقصود به ذوات الياء والواو فيراعى أن (كلاهما) تحتل أن تكون قد أميلت لأنها ذات ياء أو للكسرة الواقعة في الكاف.

٥. حرر بعض الفضلاء على الشاطبية أن كلمة (بشر) بسورة المرسلات ترقق وقفاً كما ترقق وصللاً والظاهر من الشاطبية هو ذلك لقوله:

و في شرر عنه يرقق كلهم
فأطلق الحكم وقفاً ووصللاً

٦. ذكر الشاطبي أن المنقول عن القراء في الوقف على (أياما) بسورة الإسراء هو الوقف على (أياً) لحمزة والكسائي وعلى (ما) لسواهما وذهب ابن الجزري إلى تجويز ذلك للقراء السبعة والصواب ألا يعتمد مذهب ابن الجزري وحده ويحرر به على الشاطبي فإن نقل الشاطبي معتبر وإذا ذهب مثل أبي عمرو البصري إلى الوقف على (أياما) فلا يهمل مذهبه خاصة وقد ذكر ابن الجزري في الدررة وقد ألفها بعد الطيبة في قوله:

وأياً بأياما طوى وبما فداً

تخصيص الجواز عن بعض القراء وهو رويس ومنعه لخلف العاشر فالصواب اعتماد هذه الاختيارات كلها والقراءة بها ولا يحزر على الشاطبية في ذلك.

٧. ومثل ذلك الوقف على (ويكأن) (ويكأنه) بسورة القصص إذ إن اختيار الإمام ابن الجزري الوقف على آخر الكلمة ونقل الشاطبي الوقف على الياء أي (وي) للكسائي والوقف على الكاف أي (ويك) لأبي عمرو وهما إمامان في النحو من القراء فلا يعتمد اختيار ابن الجزري وحده ويلغي اختيار هذين الإمامين فالحكم في هذه المسألة كما في سابقتها.

٨. في الوقف على (تترأ) لأبي عمرو حيث إنه يقرأها بالتنوين يختار الإمام ابن الجزري الفتح على أساس أن الألف مبدلة من التنوين ويختار غيره الإمالة على أنها لام الكلمة الأصلية وأصلها ياء والشاطبي ساكت عن هذا فالصواب ذكر المذهبين وعدم اعتماد الفتح فحسب لأنه لا يمكن نقض مذاهب المجتهدين قبل ابن الجزري.

٩. وكذلك في الوقف على (كلتا) في الكهف اختار ابن الجزري الفتح ولكن ينبغي ذكر المذهبين وعدم إلغاء اجتهاد السابقين.

١٠. اختار الإمام الجعبري في كلمة (يآته) بسورة طه لهشام أن قصر الهاء من زيادات القصيد لاحتمال كلام الشاطبي وقد منع الإمام ابن الجزري القصر من الشاطبية فالظاهر ألا يقرأ بها من طريقه ولو لم يكن القصر خروجاً عن الطريق.

١١. اختلف قول المحررين في رواية قالون إذا اجتمعت كلمة (التوراة) مع المد المنفصل مع ميم الجمع هل يقرأ فيها بثمانية أوجه أي بكل الأوجه المحتملة أم بخمسة أوجه كما نظمته بقولي في منع ثلاثة أوجه:

لقالون في التوراة منفصلٍ صلّة ثلاثٌ أبي بَعْضُ فَمَعُ فَتَحِهَا فلا

سكونَ مَعَ الْقَصْرِ وَلَا مَدَّ مَعَ صَلَهِ وَلَا قَصْرَ حَالَ الْوَضْلِ تَتَلَوُ مُقَلَّلًا

والصواب القراءة بكل الأوجه لأن الشاطبي أطلق الحكم وهذه الأوجه أقصى ما يقال فيها إنها زيادات للشاطبي عن طريقه وهي مقبولة في الجملة.

١٢. اختار الإمام ابن الجزري وتبعه الشيخ عبد الرحمن اليمني أن قول

الشاطبي:

ولكن رؤوس الآي قد قل فتحها

أي رؤوس الآي في إحدى عشرة سورة محددة في قول الشاطبي:

ومما أماله أو آخر أي ما..... بظه.....

إلى آخر ما ذكره

يفيد أن فيها خلافاً بين الفتح والتقليل ولكن التقليل أكثر من الفتح) ومنه يفهم لماذا قرأ المتولي بفتح رؤوس الآي لورش وكذلك الشيخ (عامر) وخالف في ذلك العلامة أبو شامة والعلامة سلطان المزاحي فذهبوا إلى أن تفسير كلام الشاطبي هو أنها تقلل فقط وعلى أي حال فلم يضمن ابن الجزري فتح رؤوس الآي لورش في طيبته والذي عليه العمل هو القراءة بالتقليل فقط وكلام أبي شامة مقدم لأنه قريب من الشاطبي وأخذ عن السخاوي تلميذ الشاطبي كما ذكرنا.

١٣. منع الشيخ سلطان المزاحي ترقيق باب ذكراً على توسط البدل

لورش لاختلاف الطرق ورد ذلك المتولي بكلام نفيس^(١) وهو من باب

(١) انظر الروض النضير ص ٨١.

زيادة الشاطبي على طرقه وقد قطع الداني في التيسير بالتفخيم فكان الأولى لمن يحرر أن يمنع الترقيق مطلقاً لا أن يمنعه على التوسط فقط فالصواب هو ما ذكره الإمام المتولي ولا يحرر بمنع الترقيق المذكور.

١٤. أثبت الشاطبي النون في قوله تعالى (وليجزين الذين صبروا أجرهم) في سورة النحل لابن ذكوان بقوله (ملك) ولكنه أشار إلى الخلاف في إثباتها بقوله:

ملك وعنه نص الأخفش ياءه وعنه روى النقاش نوناً موهلاً

وطريقه هو إثبات النون اعتماداً على نقل النقاش وهو معتمد في نقله في القراءات وقد صححه بقوله ملكت وأما ما ذكره بعد فلكي ينبه على اختيار الإمام الداني وإلا فنص الشاطبية النون.

١٥. قول الشاطبي :

وعن قبل قصرأ روى ابن مجاهد رآه ولم يأخذ به متعملاً

هل فيه إثبات وجهين لقبيل من الشاطبية أم القصر فقط الظاهر أن له وجهين لأن عدم أخذ ابن مجاهد به يفيد القراءة بالمد.

١٦. قول الشاطبي في الإدغام الكبير :

وإدغام حرف قبله صح ساكن عسير.....

هل يفيد أن الشاطبية فيها وجهان في هذا النوع من الإدغام أم وجه واحد هو الإخفاء فقط الظاهر عندي أن قوله عسير هو ترك منه لهذا الوجه ولذا اعتبرت هذا الإدغام اختياراً مِمَّنْ بعد الشاطبي لموافقة طريق الشاطبي.

١٧. قول الشاطبي في الإدغام الصغير:

..... وفي وجبت خلف ابن ذكوان يفتلا

ذكر بعض الشارحين أن هذا تضعيف من الشاطبي للإدغام في وجبت جنوبها عن ابن ذكوان لأن قوله يفتلا أي يختبر وذهب آخرون إلى أنه إثبات للخلاف وعلى أي حال فلا يقرأ من الشاطبية إلا بالإظهار وعلى المذهب الأول فلا تكون هذه المسألة من باب ما زاده الشاطبي عن طريقه بل تكون من باب ما ضعفه الشاطبي نفسه.

١٨. ذهب بعض المحررين إلى أن إثبات الياء للسوسي في قوله تعالى (فبشر عباد) بالزمر هو طريق الشاطبي ولم يخرج عن طريقه كما ذكر ابن الجزري في النشر والصواب الواضح أنه خرج عن طريقه في هذا الحرف وليس طريقه المذكور إثبات الياء.

١٩. قول بعض المحررين في إدغام (اللاي يسن) أنه الذي عليه العمل الآن نقول نعم عليه العمل ولكن لا ينسب للشاطبية بل لاختيار القراء بعدها.

٢٠. قول الشاطبي في سورة الأنعام:

بخلف وخلف فيهما مع مضمّر مصيب وعن عثمان في الكل قللا

ذهب بعض المحررين إلى زيادة وجه ثالث لابن ذكوان هو إمالة الهمزة دون الراء كقراءة أبي عمرو أخذاً من قوله (وخلف فيهما) والعمل الآن على وجهين فقط فتح الراء والهمزة أو إمالتها معاً وهو ظاهر الشاطبية لقوله فيهما أي معاً.

٢١. زاد المحررون في قول الشاطبي:

سوى النازعات مع إذا وقعت ولا سورة النمل فغيروا شطر البيت إلى :

سوى النازعات النمل مع وقعةٍ ولا

فزادوا موضع النمل للشامي والصواب أن هذا مفهوم من قوله:

وما كرر استفهامه نحو إذا أنا فذو استفهام للكل أولاً

سوى نافع في النمل.....

فعلم اختصاص ذلك بنافع وأن الشامي يستفهم في النمل فلا يحتاج

لما زادوه.

٢٢. فصل بعض المحررين في حكم الجار مع ذوات الياء و هذا

التفصيل ليس له دليل واضح والصواب العمل بإطلاق الشاطبي ففيها كل الأوجه المحتملة.

٢٣. ذهب بعض القراء إلى أن قول الشاطبي:

وعين ذو وجهين.....

يفيد أن قصر عين مضمن في كلام الشاطبي والمعروف عن المغاربة

والمصريين الطول والتوسط في عين دون القصر وأطلقه الشاطبي وهو من المغاربة ففيه الطول والتوسط فقط.

٢٤. في قول الإمام الشاطبي :

وَفِي رُسُلِي يَا يُخْرِبُونَ الثَّقِيلَ حُرُ وَمَعَ دَوْلَةٍ أَنْتَ يَكُونُ بِخُلْفٍ لَا

فهم بعض شراح الشاطبية من هذا البيت أن هشاماً له في كلمة دولة

الرفع والنصب.

والصواب في ذلك هو الرجوع إلى قواعد الشاطبي في نظمه ومنها قوله :
وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةٌ عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَبَدَ الْعُلَا

ومنه يفهم أن إطلاقه كلمة دولة محمول على أنها مرفوعة وهو المطابق لما في شرح الشيخ القاضي للشاطبية المسمى الوافي حيث شكلها بالرفع بعكس بعض المتون التي شكلتها بالنصب ولا أرى لذلك وجهاً حيث لم يقرأها الحلواني عن هشام إلا بالرفع وهو ظاهر كلام الشاطبي الموافق لقواعده كما ذكرت فيكون الخلا ف المذكور مختص بالتأنيث والتذكير في لفظ يكون فقط.

فائدة :

في ذكر الطرق التي ذكرها الداني في التيسير للرواة وهي ما يلي مع ذكر القراء والرواة برموزهم:

الرمز	اسم الراوي
ج	ابن خاقان
ضع	ابن غلبون
طهم	الفارسي
ب ر ز ص ق ي ل	أبو الفتح فارس

خادم أهل القرآن الكريم

إيهاب أحمد فكري